JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (48)
2024-4-15
https://jaspss.com

بحث بعنوان

"دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة"

دراسة حالة: نماذج ابنيه لواء المزار الشمالي

اعداد

المهندسة كفاح غالب عبد الرحيم درادكه

مستخلص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، وتهدف إلى فهم أهمية وأداء البلديات في هذا الصدد. تحلل الدراسة التحديات التي تواجه الحفاظ على التراث وتقدم توصيات لتعزيز دور البلديات في هذا المجال.

وفي ضوء البحث الميداني والمراجعة الأدبية، تبين أن البلديات تلعب دورًا حيويًا في الحفاظ على التراث من خلال وضع السياسات والتشريعات المناسبة، وتقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع ذات الصلة، وتعزيز التواصل مع المجتمع المحلي.

ومن أبرز التحديات التي تواجه البلديات هي نقص التمويل والتنسيق الضعيف بين الجهات المعنية، وتطورات التنمية الحضرية غير المنظمة. ولتعزيز دور البلديات، يُوصى بزيادة التمويل المخصص للحفاظ على التراث، وتعزيز التواصل والتعاون بين البلديات والمجتمع المحلي والجهات الحكومية الأخرى، وتطوير استراتيجيات شاملة للحفاظ على التراث بشكل مستدام.

بشكل عام، تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية دور البلديات في الحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، وتسلط الضوء على التحديات التي تواجه جهود الحفاظ عليه وتقدم توصيات عملية لتعزيز جهود الحفاظ في المستقبل.

Abstract:

This study addresses the role of municipalities in preserving architectural, folk, and ancient heritage, aiming to understand the importance and performance of municipalities in this regard. The study analyzes the challenges facing heritage preservation and provides recommendations to enhance the role of municipalities in this field.

Through field research and literature review, it becomes evident that municipalities play a vital role in heritage preservation by establishing appropriate policies and legislation, providing financial and technical support for related projects, and enhancing communication with the local community.

Among the prominent challenges facing municipalities are funding shortages and weak coordination among relevant authorities, along with unregulated urban development. To strengthen the role of municipalities, it is recommended to increase funding dedicated to heritage preservation, enhance communication and collaboration between municipalities, the local community, and other governmental entities, and develop comprehensive strategies for sustainable heritage preservation.

Overall, this study sheds light on the importance of municipalities in preserving architectural, folk, and ancient heritage, highlighting the challenges facing preservation efforts and offering practical recommendations to enhance preservation efforts in the future.

المقدمة

تراثنا المعماري والشعبي والآثار القديمة يمثلون جزءًا لا يتجزأ من هويتنا الثقافية والتاريخية، فهم يعكسون الروح الفريدة والتنوع الثقافي لشعوبنا عبر العصور. ومن أجل الحفاظ على هذا التراث الثمين وتأمينه للأجيال القادمة، تأتي أهمية دور البلديات بما تحمله من مسؤولية كبيرة في هذا السياق.

تعتبر البلديات من الهيئات الحكومية المحلية التي تتمتع بفهم عميق لحاجات وتطلعات المجتمعات التي تخدمها. ومن خلال قربها الجغرافي وتماسها المباشر مع السكان، تكون البلديات في موقع مثالي للعمل على الحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة. إذ تتولى البلديات مهامًا عدة تشمل تنظيم البناء والتخطيط العمراني وصيانة المواقع التاريخية، مما يمنحها دوراً حيوياً في الحفاظ على هذا التراث الثقافي.

تتضمن مسؤوليات البلديات في هذا السياق إعداد السياسات والتشريعات التي تعزز الحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع والمبادرات ذات الصلة. كما تلعب البلديات دوراً مهماً في توعية المجتمع بأهمية الحفاظ على التراث وتشجيع المشاركة المجتمعية في هذا الجهد الوطني.

إن دراسة دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة تعتبر خطوة أساسية لفهم كيفية تحقيق الاستدامة الثقافية والتنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. من خلال تحليل دور البلديات وتقييم أدائها في هذا الصدد، يمكن تطوير استراتيجيات فعالة للحفاظ على التراث وتعزيز التوازن بين الحاجات الحديثة والحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات المحلية..

مشكلة الدراسة:

تتسم المشكلة التي تواجه دراسة "دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة" بأهميتها الكبيرة في ظل التحديات الحديثة التي تواجه هذا التراث الثقافي الغني. فعلى الرغم من القيمة الثقافية والتاريخية الهائلة لهذا التراث، إلا أنه يواجه تهديدات عدة تتراوح بين التدهور التدريجي والتلويث البيئي والتطورات العمرانية غير المُنظَّمة

تتعرض الأبنية التاريخية والمعالم الأثرية والعادات والتقاليد الشعبية لخطر الاندثار نتيجة لعوامل عدة، منها عدم التوعية الكافية بأهميتها، وقلة التمويل المخصص للحفاظ عليها، والتحديات القانونية والإدارية التي تعيق جهود الحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك، يشهد العديد من المجتمعات المحلية توجهات نحو التطور الحضري السريع والتوسع العمراني دون مراعاة للتراث الثقافي، مما يعرضه للخطر ويهدد بتشويه الهوية الثقافية لتلك المجتمعات.لذا، فإن فهم دور البلديات في المحافظة على هذا التراث يعد أمرًا حيويًا لضمان استمراريته وتوارثه للأجيال القادمة، وهو ما يستدعي إجراء دراسة شاملة لتحليل أداء البلديات وتحديد التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

أهمية الدراسة :

تتنوع الأسباب التي تبرز أهمية دراسة "دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة"، حيث تعكس هذه الدراسة أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية للمجتمعات المحلية. ففي عصر التطور السريع والعولمة، يُعَتَبَر الحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة أمرًا ضروريًا للمحافظة على الروابط الاجتماعية وتعزيز الانتماء الثقافي.

بالإضافة إلى ذلك، تساهم الدراسة في تسليط الضوء على دور البلديات كجهات حكومية محلية، وتسليط الضوء على فاعليتها في التصدي للتحديات التي تواجه الحفاظ على التراث. كما أن فهم الطرق التي يمكن من خلالها للبلديات العمل على الحفاظ على التراث يساهم في تطوير استراتيجيات فعالة ومستدامة في هذا الصدد.

علاوة على ذلك، تعتبر هذه الدراسة أساسية لتعزيز التوازن بين التطور الحضري والحفاظ على التراث، وهو تحدي يواجه العديد من المجتمعات المحلية. وبفهم دور البلديات وتحليل أدائها، يمكن تطوير سياسات وبرامج تعزز الاستدامة الثقافية والاقتصادية لهذه المجتمعات، وتحقيق التوازن بين الحاضر والماضي.باختصار، فإن دراسة دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة تمثل أداة أساسية لتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على التراث وتحديد السبل الفعالة لتحقيق هذا الهدف الحيوي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهجَ الوصفي التحليلي باعتباره من أكثرِ المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية الإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والتراث الشعبي والاثار القديمة.

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (48)
2024-4-15

الإطار النظري:

المحافظة على التراث المعماري والتراث الشعبي والاثار القديمة مفهومها ومرتكزاتها وعناصرها

مفهوم التراث الثقافي حسب المواثيق والاتفاقيات الدولية.

لم يعد مفهوم التراث محصورا في تعريف ضيق باعتباره مجموعة من المنشآت القديمة المتوارثة بين الأجيال، بل أصبح يحمل معنى أكبر من ذلك. فالتراث مجموعة من العناصر المادية(المآثر والمنشآت التاريخية، المشاهد الطبيعية، الحرف التقليدية ومنتجات الرستاق...، والعناصر غير المادية كالمعارف والمهارات، اللهجات المحلية، الموسيقى، الحفلات، والتقاليد... الشاهدة على علاقة جماعة بشرية معينة مع مجالها الذي تنتمي إليه عبر التاريخ.(. Moinet: 2006, p. 52)

فحسب اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي(1972) في مادتها الأولى، يعني التراث الثقافي(اليونسكو: 197، ص. 10):

–الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

–المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

2 -أنواع التراث الثقافي.

في إطار الاهتمام بدراسة التراث بغية حمايته وصيانته، عملت المنظمات والهيئات الدولية المختصة، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO)، على تصنيف التراث الثقافي إلى قسمين: مادي، ومعنوي(غير مادي).

يشمل التراث الثقافي المادي، المعالم والأعمال والمباني، والقطع الأثرية، والنقوش، واللوحات الفنية، والمخطوطات... إلخ. وينقسم إلى تراث ثابت وتراث منقول:

1.1.2 -تراث ثابت: كالمواقع الأثرية، والمعالم القديمة، والمباني التراثية، والمتاحف، والمراكز التاريخية، ويشمل:

-التراث الأثري: ويشمل مختلف آثار الأنشطة الإنسانية الموجودة ضمن المواقع الأثرية، وكل ما تحتويه من مكونات ثقافية منقولة (المواقع الأثرية والمعالم القديمة كالكهوف والحدائق التاريخية...).

-التراث العمراني: يعد التراث العمراني والمعماري عنصرا مهما من عناصر التراث الثقافي، وهو من أهم المصادر المادية التي تعبر عن النشاطات الإنسانية، الاجتماعية، والثقافية، لأناس عاشوا ومارسوا النشاطات في عهود سابقة، وذلك من خلال تتبع الحياة الإنسانية، والاجتماعية وتطورها (الهياجي: 2013، ص 17- 19)، ويشمل التراث العمراني:

المباني التراثية: وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية، الأثرية والفنية، العلمية، الاجتماعية، والدينية؛

مواقع التراث العمراني: وتشمل المباني التي ترتبط ببيئةطبيعية متميزة، سواء أكانت طبيعية، أو من صنع الإنسان؛

مناطق التراث العمراني: وتشمل المدن والقرى، والأحياء ذات الأهمية التاريخية أو العلمية، أو الأثرية بكل مكوناتها، من نسيج عمراني، وحدائق وساحات عامة، وأزقة وتجهيزات تحتية وغيرها.

2.1.2 –تراث منقول: كالقطع الأثرية المتحفية، منتجات الصناعة التقليدية، اللوحات والرسوم، الصور المنقوشة أو المنحوتة، والعملات والأختام المحفورة، والطوابع...، ويشمل التراث المنقول كذلك التراث الوثائقي، والذي يمثل نسبة كبيرة من التراث الثقافي، والذي يرسم صورة للتطور الفكري للمجتمع الإنساني. ويضم التراث الوثائقي كافة الأعمال سواء المكتوبة، أو المطبوعة بمختلف اللغات، كما هو الحال في المخطوطات (الهياجي: 2016، ص 89– 90).

2.2 –التراث الثقافي غير المادي.

يقصد به مختلف الإبداعات الثقافية التقليدية منها أو الشعبية المنبثقة عن الجماعة، والمنقولة عبر التقاليد، وهي على سبيل المثال: أشكال التعبير الشفهي والفني(حكم، أمثال، دلالات لفظية متميزة، فلكلور شعبي، تراث، موسيقى، حرف وفنون...)، الممارسات الاجتماعية(العادات والتقاليد)، الطقوس والاحتفالات (أحداث تعبدية أو أعياد، مواسم، ومهرجانات...)، بالإضافة إلى المعارف والمهارات الحرفية.

وقد عرفته منظمة اليونسكو بأنه (الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات– وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية– التي تعتبرها الجماعات والأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي)) (اليونسكو: 2003، ص 4).

يواجه التراث بمختلف أشكاله وأنواعه العديد من المخاطر والتهديدات، مما يهدد بقاءه واستمراره كتراث للإنسانية جمعاء.

3 -المخاطر التي تهدد التراث الثقافي.

يواجه التراث الثقافي بجميع أنواعه وأشكاله العديد من التهديدات والمخاطر، الطبيعية منها والبشرية التي تهدد بقاءه، وتعرضه للتدمير والسرقة، أبرزها:

- العوامل الطبيعية: ويمكن تقسيمها إلى قسمين: عوامل خارجية (مناخية وبيولوجية): كالحرارة، التساقطات، الرطوبة، والرياح، والكائنات الحية، وما يرتبط بها من نحت ونقل وإرساب. والكوارث الطبيعية كالجفاف، الحرائق، الفيضانات، السيول، العواصف، والأعاصير والمرتبطة بشكل كبير بالتغيرات المناخية. وعوامل باطنية (تكتونية): البطيئة منها كالالتواءات والانكسارات، والسريعة كالزلازل والبراكين.
- العوامل البشرية: والمتمثلة في مختلف الأنشطة البشرية، كالتوسع الصناعي والعمراني، الحرائق، التلوث، الحروب وأعمال الهدم والتخريب والسرقة، الإهمال والترميم الخاطئ، فضلا عن قلة الوعي لدى السكان بالأهمية التاريخية والجمالية والاقتصادية والاجتماعية لمواقع التراث الثقافي.

- المحور الثاني: أهم المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية التراث الثقافي.

1- تعريف المنظمات الدولية والاقليمية

يمكن تعريف المنظمات الدولية بأنها شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام، ينشأ من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي

وفي مواجهة الدول الأعضاء، أو تتولى تنظيم أداء خدمات دولية تمس المصالح المشتركة للدول الأعضاء؛ وينبغي توافر العناصر الآتية حتى تتمتع بالشخصية القانونية الدولية: عنصر الديمومة أو الاستمرار، عنصر الإرادة الذاتية والشخصية المستقلة، الصفة الدولية، والصفة الاتفاقية (الهياجي: 2016، ص 88).

إلى جانب المنظمات الدولية، توجد في المجتمع الدولي منظمات إقليمية في مناطق جغرافية مختلفة من قارات العالم. تعد هذه المنظمات شكلا محدودا من أشكال التنظيم الدولي، تضم عددا محدودا من الدول المتقاربة جغرافيا، والتي توجد بينها روابط مشتركة (المصالح، التضامن الاجتماعي، التقارب التاريخي والحضاري والثقافي واللغوي والديني)، وتتعاون فيما بينها بغية تحقيق مصالح مشتركة.

2 –تحديد أهم المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية التراث الثقافي.

تتسم المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالتراث الثقافي بالتعدد، وبتعاظم دورها في حمايته وصونه، من خلال وضع العديد من المخططات والقوانين التي من شأنها حماية التراث الثقافي الذي يعتبر ملكا للبشرية جمعاء. ومن أبرز المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية التراث الثقافي وصونه وإدارته:

1.2 –المنظمات الدولية العاملة في مجال الحفاظ على التراث الثقافي.

أ– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.(UNESCO)

تعد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أقدم المؤسسات الدولية، أسست سنة 1945، ومقرها باريس، كرست جهودها لمعالجة القضايا الهامة التي تشغل العالم، وعلى رأسها حماية التراث الإنساني العالمي، وابتغت إيجاد وبلورة المعاهدات والمواثيق المتعلقة بصون وحماية التراث الثقافي

والطبيعي (http: // www. Unesco. org)، إذ عملت بعد عام 1972 على وضع العديد من البرامج التي تهتم بالحفاظ وإدارة الممتلكات الثقافية على مستوى العالم، ومنها: لجنة التراث العالمي (WHC)، قائمة التراث العالمي (WHL)، قائمة التراث العالمي الذي هو في خطر (LWHD)، وتمويل التراث العالمي) (WHF) عليان: 2005، ص 170).

إن اهتمام منظمة اليونسكو بالتراث الثقافي للشعوب اهتمام قديم قدم المنظمة ذاتها، ويمكن الاستدلال على ذلك بميثاق المنظمة واتفاقياتها المرتبطة بهذا المجال، والتي يعود تاريخ بعضها إلى السنوات الأولى لتأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية 1945 (الكيتاني: 2010، ص 72).

ويمكن تلخيص أهم المهام التي تقوم بها المنظمة (صالح محمد محمود: 1999، ص 33) في:

- تجهيز وإعداد توصيات قانونية، وصكوك دولية واعتمادها؛ بهدف تحديد المعايير في مجالات العلم، التربية، والثقافة؛
- تبادل المعلومات والبيانات المتخصصة؛
- إعداد دراسات مستقبلية؛ للكشف عن الأنواع، والأشكال التي يحتاجها العالم في المستقبل فيما يتعلق بالعلم، الاتصال، التربية، والثقافة؛
- الاهتمام بحقوق الإنسان ودعمها، ونقل المعرفة التي تعتمد على أنشطة التعليم، والبحوث، والتدريب، وتشاركها، والحرص على تقدمها؛
- توفير الخدمة الفنية، وتقديمها إلى الدول الأعضاء؛ بهدف تنظيم المشاريع، والسياسات.

ب- المجلس الدولي للمتاحف

مؤسسة دولية غير حكومية أسستها منظمة اليونسكو سنة 1946، تعتبر المنظمة الدولية الوحيدة التي تمثل المتاحف والعاملين بها على مستوى عالمي. ويرتكز دور المجلس الدولي للمتاحف على تنويع العرض المتحفي بإقامة متاحف جديدة، والحفاظ على المقتنيات المتحفية، والارتقاء بمستوى العاملين بالمتاحف في مختلف دول العالم.

وقد اقر المجلس عددا من الاتفاقيات التي تنظم امتلاك القطع الأثرية والتراثية، والطرق المشروعة لامتلاكها واستبدالها، فضلا عن طرق التبادل المتحفي، وحفظ القطع الأثرية، وكيفية صيانتها وترميمها(قسيمة: 2008، ص 101).

ج- المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية

منظمة حكومية دولية انشئت من طرف منظمة اليونسكو سنة 1959، ومقرها الرئيسي في روما بإيطاليا، كرست جهودها للحفاظ على التراث الحضاري العالمي، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالتراث الثقافي، والتعاون التقني والعلمي في مجال صون التراث الثقافي بين دول العالم، وتطوير الهياكل والموارد اللازمة لذلك، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية، نشر المعلومات الثقافية، والأبحاث، والتعاون، وبرامج الدعم (صالح محمد محمود: 1999، ص 33).

ويعد الإيكروم واحدا من ثلاث هيئات استشارية في لجنة التراث العالمي التي تعمل على تنفيذ اتفاقية التراث العالمي لسنة 1972. وله إسهامات فاعلة في زيادة الاهتمام باحتياجات مواقع التراث، وإدارتها، وتطوير المعايير التي تؤدي إلى حفظها بصورة متكاملة(كردي، سمان: 2008، ص 67).

ISSN: 2958-679
الإصدار رقم (48)
2024-4-15

د- المجلس الدولي للمعالم والمواقع (إيكوموس ICOMOS).

منظمة غير حكومية فريدة وديموقراطية وذات أهداف غير ربحية، مهمتها تنمية المحافظة على التراث الثقافي في العالم وحمايته واستغلاله وإحيائه. ويواصل المجلس إلى جانب منظمة اليونسكو والمنظمات المتعاونة أعمال المتابعة والإعلام والاستشارة. تأسست هذه المنظمة من طرف اليونسكو سنة 1965، ومقرها باريس .(www.icomos.org) لها أنشطة بارزة أبرزها: وضع ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية، وميثاق دولي للسياحة الثقافية عام 1976 يستند إلى مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها في تسهيل وتشجيع القائمين على إدارة المواقع الأثرية لجعل هذا التراث مقصدا للسكان المحليين، والسياح، وتشجيع صناعة السياحة، وتوجيهها بما يضمن تعزيز التراث والثقافات الحية للمجتمعات المضيفة (كردي، سمان: 2008، ص 66).

هـ- الصندوق العالمي للآثار والتراث.(WMF)

هو منظمة دولية غير ربحية، تأسست عام 1965، ومقرها في نيويورك، ولندن، ولها مركز إقليمي في باريس. يتلقى الصندوق طلبات المساعدة المقدمة من الأطراف المعنية في جميع دول العالم، من أجل المحافظة على مواقع التراث الثقافي (سلطان: 2013، ص 219)

و- صندوق التراث العالمي.(WHF)

صندوق التراث العالمي هو منظمة دولية غير ربحية، أنشئ بموجب اتفاقية حماية التراث العالمي 1972، ويمول من المساهمات الإجبارية والطوعية التي تقدمها الدول الأعضاء، أو المنظمات الخاصة أو الأفراد. ويستخدم الصندوق لتلبية الطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء لتأمين حماية التراث الثقافي الموجود على

أراضيها، أو تلبية الاحتياجات العاجلة لصون ممتلكات مدرجة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر، أو تقديم الدعم الفني في صيانة الآثار والمباني التراثية.(www.unesco.org/ en/ about/)

ي- لجنة التراث العالمي.(WHC)

هي لجنة تابعة لمنظمة اليونسكو ، انبثقت عن اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي سنة 1972، وتعمل منذ العام 1976. والغرض من الاتفاقية هو تعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، وحمايته، والمحافظة عليه، وإصلاحه، ونقله للأجيال المتعاقبة(سعادة: 2009، ص 69).

وتعمل اللجنة المختصة على دراسة الترشيحات وفقا لمعايير محددة وضعتها مسبقا للاسترشاد بها في اختيار المواقع والممتلكات التي تدرج في قائمة التراث العالمي. وفي هذا الإطار تستشير اللجنة في اختياراتها ثلاث منظمات دولية وهي: المجلس الدولي للمعالم والمواقع (ICOMOS)، والاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية(IUCN)، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ICCROM)الأصقة: 2010، ص 93).

ل- التراث الثقافي بلا حدود.(CHWB)

وهي منظمة إغاثة دولية مستقلة تأسست في السويد سنة 1995، تعمل المنظمة على حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح أو الكوارث الطبيعية أو الإهمال أو الفقر أو الصراع السياسي والاجتماعي. وتؤمن بأن تدمير التراث الثقافي لمجموعة من الناس هو تدمير تراث الناس جميعا.(http://chwb.org/)

2.2 –أهم المنظمات الإقليمية المعنية بالحفاظ على التراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي.

أ– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

هي منظمة متخصصة، مقرها تونس، أسست من قبل الجامعة العربية عام 1970، تعتبر من انشط المنظمات التي تهتم بنشر معرفة التراث وثقافة الحفاظ داخل العالم العربي، من خلال تطوير الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى العالم العربي وتنسيقها، تقوم هذه المنظمة بالنشاطات نفسها التي تقوم بها منظمة اليونسكو (دون تعارض بينهما) ولكن بشكل خاص في الوطن العربي (عليان: 2005، ص 172).

ب– المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

أسست في فاس سنة 1982، ومقرها في الرباط، من أهدافها الأساسية، الحفاظ على الهوية الإسلامية، والاهتمام بالتراث الثقافي والحضاري في العالم الإسلامي (عليان: 2005، ص 173).

ج– منظمة المدن العربية.(ATO)

هي منظمة إقليمية عربية غير حكومية، تأسست في عام 1967م، ومقرها الدائم في مدينة الكويت، تهدف إلى رعاية التعاون، وتبادل الخبرات بين المدن العربية، إضافة إلى الحفاظ على هوية المدينة العربية، وتراثها، ومساعدتها في تحقيق مشروعاتها الإنمائية. وقد انبثق عن المنظمة عدة مؤسسات، وهي: المعهد العربي لإنماء المدن، ومقره الرياض، صندوق تنمية المدن العربية، ومقره الكويت، وجائزة منظمة المدن العربية، ومقرها قطر، والتي من ضمن محاورها جائزة التراث المعماري (الهياجي: 2016، ص 96).

د- منظمة العواصم والمدن الإسلامية.(OICC)

هي منظمة دولية غير حكومية، وغير ربحية، أنشئت في العام 1980م، ومقرها في مكة المكرمة، هدفها الأساسي هو الحفاظ على التراث الثقافي للعواصم والمدن الإسلامية، عن طريق إجراء الدراسات التحليلية على العواصم والمدن الأعضاء التي تزخر بالتراث المعماري والعمراني الإسلامي، وتنظيم المؤتمرات والمعارض ، وتمويل مشاريع الخدمات البلدية والبيئية، والبحوث، والتدريب، ودعم حماية التراث من خلال صندوق التعاون التابع للمنظمة (الهياجي: 2016، ص 96).

بالإضافة إلى هذه المنظمات السالف ذكرها، تبرز بعض المؤسسات التي تهتم بالتراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي، أبرزها: منظمة الآغا خان، التي تعتبر من أهم المؤسسات الخاصة وأشدها تأثيرا في نشر ثقافة الحفاظ وتنفيذ المشاريع المتعلقة به. جمعيات من القطاع الخاص ، كجمعية أصدقاء الآثار في الأردن، وجمعيات الحفاظ على التراث في مصر، وغيرهما من الدول العربية. مؤسسات التراث الأثري والمعماري والحضري في بعض الدول العربية، والتي ركزت على ربط الآثار بالسياحة، مؤسسات التراث الديني والوقف الإسلامي (عليان: 2005، ص 173- 174)، بالإضافة إلى مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية) إرسيكا (IRCICA)، وهو جهاز متفرع عن منظمة المؤتمر الإسلامي(منظمة التعاون الإسلامي حاليا) سنة 1976، يهتم بالحرف اليدوية التقليدية وتنشيطها في بلدان العالم الإسلامي. بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية (الهياجي: 2016، ص 96).

نماذج ابنيه لواء المزار الشمالي:

يتميز المزار الشمالي بتاريخ غني يمتد من العصور القديمة حتى العصر الحديث، حيث كانت منطقة مأهولة بالسكان منذ العصور الرومانية والبيزنطية والمملوكية وحتى العصر الإسلامي. وفي بداية الحكم العثماني، كانت تُعرف باسم "ناحية بني الأعسر"، وفي نهاية القرن السادس عشر الميلادي، عُرفت باسم "ناحية بني عطية"، وأخيرًا في بداية القرن التاسع عشر، أُطلق عليها اسم "ناحية بني عبيد"، نسبةً لكونها محطة للزوار بفضل وجود عدد من أضرحة الأنبياء. تم إنشاء اللواء في عام 1996، ويضم مجلس بلدي و9 مناطق تابعة له، بما في ذلك بلدية المزار الجديدة ومناطقها التسعة: المزار الشمالي، عنبة، دير يوسف، ارحابا، زوبيا، جحفية، صمد والزعترة، حبكا، وحوفا. يقع مركز المزار الشمالي في مدينة المزار الشمالي، على بُعد حوالي 80 كم شمالًا من العاصمة عمان، محاذيًا جبال عجلون.

نتائج الدراسة

بينت الدراسة ان للبلديات دور سد الفجوات في الوصول إلى الموارد المالية لدعم الاستثمارات المحلية التي تساهم في المحافظة على التراث المعماري والتراث الشعبي والاثار القديمة. من خلال تقديم المنح والتمويل من خلال آليات وبرامج مختلفة تهدف إلى دعم مشاريع وأنشطة التنمية المحلية. وعادة ما يتم تخصيص هذه الموارد للمجالات ذات الأولوية مثل البنية التحتية الحضرية، والنقل والتنقل، والتكيف مع تغير المناخ، والتنمية الاقتصادية المحلية

بينت الدراسة ان البلديات تحتاج إلى الوصول إلى مصادر التمويل. حيث تحصل البلديات علي وارداتها بطرق عديدة. والأكثر تقليدية هي المصادر المحلية (مثل الضرائب أو الرسوم أو الإيجارات). ويمكنهم أيضًا الحصول على القروض أو المنح،

اكدت الدراسة ان المحافظة على التراث المعماري والتراث الشعبي والاثار القديمة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

أكدت الدراسة ومن اجل بناء مستقبل مستدام لابد من الحفاظ على عالم طبيعي يمكن غرس روح الاستدامة وإحداث تغيير دائم في الممارسات المستدامة والإجراءات اليومية.

التوصيات

من خلال الدراسة التي تمت حول دور البلديات في المحافظة على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، يمكن استخلاص عدة استنتاجات وتوصيات تسهم في تعزيز جهود الحفاظ على هذا التراث الثقافي الهام.

أولاً، يُظهر تحليل أداء البلديات أن هناك حاجة ماسة لزيادة التمويل المخصص للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى الحفاظ على التراث، بما في ذلك الترميم والصيانة والتوعية الثقافية. كما يجب تحسين الإدارة والتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بالتراث لضمان تنفيذ السياسات والتشريعات بشكل فعال.

ثانياً، يُشير البحث إلى أهمية تعزيز التواصل والتشاركية بين البلديات والمجتمع المحلي والجهات الحكومية الأخرى، لضمان مشاركة الجميع في جهود الحفاظ على التراث وتعزيز الشعور بالمسؤولية المشتركة تجاهه.

ثالثاً، يُوصى بتطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة للحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، تركز على التوازن بين الاحتياجات الحديثة للمجتمع والحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخية.

وأخيراً، يتعين الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار في جهود الحفاظ على التراث، من خلال استخدام التقنيات الرقمية والوسائل الإعلامية لنشر الوعي وتوثيق التراث بشكل فعال.

باختصار، يمكن أن تساهم تلك التوصيات في تعزيز دور البلديات في الحفاظ على التراث المعماري والشعبي والآثار القديمة، وتحقيق استدامته على المدى الطويل لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية.

المصادر:

1 .الأصقة، خيرية بنت عبد الله ابراهيم(2010): إدارة التراث الثقافي في المملكة العربية السعودية– حالة الحرف والمصنوعات التقليدية– رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

2 .إيزيس محي الدين عبده فهد(2010): تجربة الترميم والحفاظ على التراث في إيطاليا "أورفيتو حالة دراسية" وإمكانية تطبيقها في فلسطين " عراق بورين حالة دراسية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في هندسة العمارة، جامعة نابلس، فلسطين.

3 .بدر الدين، صالح محمد محمود (1999): حماية التراث الثقافي والطبيعي في المعاهدات الدولية: "الحماية الدولية للآثار والإبداع الفني والأماكن المقدسة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

4 –ابراهيم، وليد محمد رشاد (2005): حماية الآثار وعناصر التراث الثقافي في القانون الدولي الخاص، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر.

5 –جمال عليان(2005): الحفاظ على التراث الثقافي" نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافي وإدارته"، سلسلة عالم المعرفة، ع 322، مطابع السياسة، الكويت.

6 –سعادة أيمن عزمي جبران(2009): آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني، حالة دراسية الضفة الغربية، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

7 –سلطان محمد سيد(2013): قضايا تمويل التراث العمراني، الإطار الاستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث، سجل أبحاث ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث، المدينة المنورة، ص ص 199– 233

8 –عمرو، محمد سامح(2008): اتفاقيات اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي من منظور الدول العربية: "دراسة قانونية تأصيلية وتحليلية"، المجلة العربية للثقافة، ع 52، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.

9 –قسيمة، كباشي(2008): التجربة السودانية في إدارة التراث الثقافي، المروة للطباعة والنشر ، الخرطوم، السودان.

10 –كردي، فاتنة؛ سمان، مازن(2008): المنظمات الدولية والعربية ودورها في الحفاظ وإعادة تأهيل المدن القديمة وتنميتها سياحيا، مجلة بحوث، جامعة حلب، العلوم الهندسية، ع 64، ص ص 61– 83.

11 –الكيتاني، سعيد بن سليم(2010): التراث الثقافي والإنسان والتنمية، مجلة تواصل، ع13، عمان، ص 72– 75.

12 –المحاري، سلمان أحمد(2017): حفظ المباني التاريخية(مباني من مدينة المحرق)، حكومة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

13 –الهياجي، ياسر هاشم عماد(2013): إدارة مواقع الجذب السياحي التراثية، مدينة صنعاء القديمة أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

14 –الهياجي، ياسر هاشم عماد(2016): دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، ع 34، المملكة العربية السعودية.

15 –اليونسكو(1954): اتفاقية لاهاي لحماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح.

16 –اليونسكو(1972): اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، الدورة السابعة عشر، باريس.

17 –اليونسكو (1985): الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي.

18 –اليونسكو (2002): سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه، باريس.

19– اليونسكو(2003): اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي، المؤتمر العام، الدورة الثانية والثلاثون، باريس.